الفصل الرابع: عملية خلق النقود من قبل البنوك التجارية

الأستاذ بن باير حبيب

إن أحد الأدوار الرئيسية للنقود، في جميع أشكالها (الأوراق النقدية، النقود المساعدة، والحسابات الجارية)، هو العمل كوسيط في التبادلات بين مختلف الأعوان الاقتصاديين .لذلك ، من المهم أن تكون كمية النقود (أو مخزون النقود) المتداولة في الاقتصاد كافية للسماح بالتشغيل السليم للنظام الاقتصادي دون أن تكون بدرجة مفرطة (تضخم مرتفع). ومع ذلك ، إذا ظل مخزون الأموال المتداولة في الاقتصاد ثابتًا ، فإن هذا من شأنه أن يمنع التجارة بين الأعوان الاقتصاديين من التطور لأن جزءًا من الطلب من المستهلكين سيكون مقيدًا بنقص النقود. في الواقع ، سيكون العرض نفسه مقيدًا بسبب احتمالات السوق المحدودة وسيعاني النمو الاقتصادي نتيجة لذلك. لذلك من المهم أن يكون مخزون النقود المتداولة قادرًا على النمو بما يتماشى مع احتياجات التمويل للأعوان الاقتصاديين .في هذا السياق ، فإن تكوين النقود له أهمية قصوى .نتحدث عن الخلق النقدي لأنه عملية تؤدي إلى زيادة المخزون النقدي الحالي ، وبالتالي إنشاء نقود لم تكن موجودة مسبقًا.

عندما كان المال يتكون من المعادن الثمينة ، كان الخلق النقدي يعتمد على اكتشاف تلك المعادن .اليوم ، بعد تحريره إلى حد كبير من الدعم المادي ، أصبح الإنشاء النقدي أسهل كثيرًا: ينتج عن هذا مزيد من المرونة ولكن أيضًا المزيد من الخطر على الاستقرار النقدي.

الأشكال المختلفة لخلق النقود:

– جميع أشكال الائتمان: في معاملة ائتمانية ، يقيد البنك حساب المستفيد وبالتالي يجعل الأموال الكتابية متاحة له (وبالتالي فإن الاعتمادات تجعل الودائع) .الأصل الرئيسي للخلق النقدي هو منح الائتمان من قبل البنوك التجارية (الدرجة الثانية) للأسر والشركات .خلافًا للاعتقاد الشائع، لا تمنح البنوك القروض أساسًا من المدخرات .بل يقال إن الاعتمادات هي التي تجعل الودائع ، أي أن الاعتمادات الممنوحة من البنوك هي التي ستُترجم إلى نقود كتابية على الحسابات الجارية للوكلاء الاقتصاديين.

–السحب على المكشوف: تسبيق حساب أو ائتمان خزينة.

– الخصم: الكمبيالة عبارة عن سند يحمل مطالبة بمبلغ من المال مستحق الدفع عند الاطلاع في تاريخ الاستحقاق المحدد ، بشكل عام 90 يومًا .يمكن للمورد خصمها من البنك الذي يتعامل معه ، والذي سيقدم الأموال له بسعر فائدة ؛ يقال أن البنك يخصم الكمبيالة: يصادق عليها أي أنه بتوقيعه على ظهر الكمبيالة يصبح صاحبها .المثال الأكثر شيوعًا للورقة التجارية المخصومة: الشيك.

–عملية التدمير النقدي: التماثل للإنشاء النقدي هو حركة التدمير النقدي أثناء سداد الاعتمادات.

الزيادة في عرض النقود: يزداد عرض النقود لأن عمليات تكوين النقود تفوق عمليات تدمير النقود .الأعوان الرئيسيون في الإنشاء النقدي هم البنوك من الدرجة الثانية (بنك الدرجة الأولى هو البنك المركزي) حيث تمتلك جميع الأسر الوطنية تقريبًا حسابًا .في كل مرة يمنح فيها البنك ائتمانًا لوكيل اقتصادي ، يتم إنشاء الأموال لأن وسائل الدفع المتاحة للاقتصاد تزداد وفقًا لذلك.

تتم عملية خلق النقود من خلال كيانين هما:

1- **البنوك التجارية:** تخلق البنوك التجارية النقود عندما تقدم القروض .حيث تنشئ البنوك عنصر "دين" في التزاماتها ووديعة في أصولها ، وفي هذا تتطابق هذه العملية مع تكوين النقود (الودائع هي نقود كتابية)

أهمية دور البنوك من الدرجة الثانية في تكوين النقود.

يتم إنشاء النقد من قبل بنوك من الدرجة الثانية في شكل:

–قروض للخزينة العامة: جزء من العجز العام لا يتم تمويله من موارد الادخار ، بل من خلال قروض الخزينة العامة من البنوك

قروض للاقتصاد: قروض من الشركات والأفراد .مصادر أو نظراء عرض النقود هي المطالبات التي تظهر في أصول البنوك ، في مقابل إنشاء الأموال ؛ يقوم البنك المركزي بإقراض "أموال البنك المركزي" (الأموال الائتمانية ، والمعروفة باسم "السيولة") إلى البنوك من الدرجة الثانية مقابل الأوراق المالية أو المطالبات المودعة من قبل هذه البنوك.

تمثل الأوراق النقدية والنقود المساعدة 15٪ من M1 والتي تشمل النقود الائتمانية والأموال الكتابية .لذا فإن الجزء الرئيسي من M1 هو النقود الكتابية ، أي الودائع تحت الطلب للفرد والتي يمكن تعبئتها عن طريق الشيكات ، وهي عملة موجودة فقط وفقًا للثقة التي تمنحها البنوك للمقترضين .في الواقع ، تتمتع البنوك بميزة (وتتحمل المخاطرة) بإقراض عملة لا تمتلكها في جزء كبير منها (حيث أنه من الناحية الإحصائية لن يُطلب سوى جزء صغير نقدًا ، أي في مركز المال المصرفي.هذه العملة تسمى "عملة الائتمان."

عندما تقرض البنوك من الدرجة الثانية الشركات أو الأفراد ، فإنها لا تفعل ذلك من النقد (الودائع) ، ولكن من الثقة التي تضعها في المقترضين ؛ ولذلك فهم ينشئون الأموال التي يقرضونها: وبالتالي "ليست الودائع هي التي تصنع الاعتمادات ولكن الائتمانات هي التي تجعل الودائع ."عندما تمنح البنوك الائتمان ، يكون هناك خلق نقدي ، ولكن عندما يسدد الأعوان هذا الائتمان ، يحدث تدمير نقدي .باستثناء أن السداد يتم من خلال دفع الفائدة: وبالتالي فإن صافي إنشاء المال يتوافق مع مبلغ الفائدة المدفوعة.

لا تستطيع البنوك منح الائتمان بقدر ما تريد.

الخلق النقدي مقيد بما يلي :

1- الحاجة إلى سيولة الوكلاء الاقتصاديين: يجب أن تكون البنوك قادرة على توفير العملات المعدنية والأوراق النقدية المقابلة للنقود الكتابية .لذلك يجب عليهم التأكد من أن لديهم ما يكفي من أموال البنك المركزي (في حساباتهم في البنك المركزي) عندما يُطلب منهم أموال ائتمانية، وعندما يتعين عليهم إعادة شراء العملات الأجنبية وعندما يتعين عليهم سداد مدفوعات للخزانة العامة للوكلاء.
2- الاحتياطيات الاجبارية : يطلب البنك المركزي من البنوك أن يكون لديها ما يقرب من 10٪ من ودائع عملائها (وبالتالي من الاعتمادات التي منحتها أيضًا) بأموال البنك المركزي المكافئة ، أي بما يتماشى مع الحساب الموجود في حسابها في البنك المركزي. وهذا ما يضمن أن البنوك ستكون دائمًا قادرة على خدمة عملائها نقدًا ؛

3- المقاصة المصرفية: يمكن استخدام القروض الممنوحة من قبل البنك لتمويل سلعة تم شراؤها من عميل بنك آخر ، وبالتالي ينتج عنها إيداع في حسابات بنك آخر .يجب على كل بنك التأكد من أنه في نهاية اليوم سيكون قادرًا على الوفاء بالتزاماته في المقاصة المصرفية مع البنوك الأخرى ، أي أنه سيكون لديه ما يكفي من أموال البنك المركزي في حسابه في البنك المركزي ، إذا لم يكن هذا هو الحال يمكن أن: إما الاقتراض من البنك المركزي (مقابل ضمان يتركه مودعة) ، أو الاقتراض من البنوك الأخرى ، أو الاقتراض من سوق رأس المال .هذه العملية تسمى إعادة تمويل البنك

2- البنك المركزي: يُنشئ الأموال على شكل أوراق نقدية أو عملات معدنية (عندما لا تكون الخزانة هي التي تتحمل هذه المسؤولية) ، أو أموال كتابية. هذا الشكل الأخير يتوافق مع النقود "الإلكترونية" الموجودة على حساب البنوك التجارية ، ولا يتم احتسابها "بالعملة" كما تحددها المجاميع النقدية ، على عكس العملات المعدنية والأوراق النقدية.

وتتمثل مهام البنك المركزي في: ضمان الاستقرار النقدي ، وضمان الاستقرار المالي ، وحفظ حسابات الخزينة العامة ، وإدارة وسائل الدفع .كمصرف حكومي (مقرض الملاذ الأخير) ، أي بنك البنوك ودوره في السيطرة على مؤسسات الائتمان.

في أوروبا لديك البنك المركزي الأوروبي .يجمع البنك المركزي الأوروبي بين جميع البنوك المركزية لنظام اليورو الذي يعهد إليه بمهامه .البنوك المركزية مستقلة من الناحية القانونية ، أي أنها لا تعتمد على الحكومات أو المؤسسات الأوروبية الأخرى .مهام البنك المركزي الأوروبي هي: تنفيذ السياسة النقدية ، والهدف منها استقرار الأسعار ، وتنفيذ سياسة سعر الصرف ، والبنك المركزي الأوروبي يدافع عن استقرار الأسعار لأن التضخم له آثار ضارة

أ) يقلل من القوة الشرائية للأسر (إذا لم يكن هناك زيادة مكافئة في الأجور) مما يؤدي إلى انخفاض في الاستهلاك .

ب) يستدعي التساؤل عن مخزن دالة القيمة للنقود: إذا كان سعر الفائدة الاسمي أقل من التضخم ، فإن سعر الفائدة الحقيقي يكون سالبًا

ج) تسبب في فقدان الثقة في العملة ، وخاصة ثقة المستثمرين الأجانب

يدافع البنك المركزي الأوروبي عن استقرار الأسعار لأن الانكماش (انخفاض الأسعار) له عيوب أيضًا: لأنهم يتوقعون انخفاضًا في الأسعار ، تؤجل الأسر خطط الاستهلاك الخاصة بهم ، والمنافسة السعرية تجعل الأقل قدرة على المنافسة. يحدث تضخم فقط إذا زادت كمية الأموال المتداولة بشكل أسرع من كمية البضائع المراد شراؤها .من خلال السياسة النقدية ، يمكن للبنك المركزي الأوروبي أن يحد من الإنشاء النقدي بطريقتين:

1- يمكن أولاً إلزام البنوك بالاحتفاظ ، في شكل احتياطيات إلزامية (إيداع في حسابها المصرفي المركزي) ، بجزء بسيط من الودائع التي تديرها: بزيادة هذه النسبة ، يحد البنك المركزي من كمية الاعتمادات التي تقوم البنوك بإدارتها من أجل منح قروض.

ويمكنها أيضًا أن تتصرف من خلال تغيير السيولة المتاحة في سوق المال (عن طريق تعديل المعروض من النقود المركزية) بالإضافة إلى المكافأة التي تطلب من البنوك تزويدها بها. سيسمح هذا للبنك المركزي بالحد من إنشاء الأموال من قبل البنوك من خلال السيولة المصرفية أو الأموال المركزية التي يوفرها للبنوك دون إعاقة مبادراتها بشكل مباشر. يمكن أن تقلل من عدد سندات الدين التي توافق على إعادة شرائها من البنوك. يمكن أن يكون هذا إنشاء أموال مركزية عن طريق الاقتراض من البنوك من البنك المركزي (عمليات إعادة الخصم) أو عن طريق شراء الأوراق المالية واتفاقيات إعادة الشراء (تدخل السوق بين البنوك السياسة وسياسة السوق المفتوحة). يمكنه رفع سعر الفائدة الرئيسي. يمكن أن يكون لذلك تأثيران: دفع البنك إلى الحد من عرضه للائتمانات (الغرض من انتقائية الائتمان هو توجيه توزيع الاعتمادات المصرفية نحو القطاعات ذات الأولوية أو وفقًا لأهداف السياسة النقدية من خلال الإعانات التي تهدف إلى تحديد أسعار الفائدة عند مستوى أدنى من مستوى السوق) ، من ناحية أخرى ، نقل تكلفة إعادة تمويلها إلى القروض التي تمنحها وبالتالي تثبيط لجوء الأعوان الاقتصاديين إلى الديون المصرفية من جهة أخرى.

البنك المركزي هو "المقرض الأخير":

البنك المركزي هو أيضًا الضامن للسيولة المصرفية: باعتباره "المقرض الأخير" ، فإنه يوفر نوعًا من التأمين ضد مخاطر عدم السيولة وانسداد النظام المالي ككل .يتمثل الإقراض كملاذ أخير في إنشاء أموال البنك المركزي لضمان سيولة البنوك أو ضخ السيولة على نطاق واسع في سوق المال من أجل تجنب فشل البنوك المتسلسل .ينتج مثل هذا الموقف بشكل عام عن المخاطرة المفرطة من جانب بعض البنوك ، ويرجع ذلك على وجه الخصوص إلى التقدير السيئ لمخاطر

الائتمان وعندما يصبح الوضع النقدي للبنك غير قادر على الاقتراض من البنوك الأخرى في سوق ما بين البنوك . خلال أزمة الثقة في صيف عام 2007 ، عندما رفضت البنوك إقراض أموال البنك المركزي لبعضها البعض ، حتى لفترات قصيرة جدًا ، اضطر البنك المركزي الأوروبي للتدخل كل يوم لتقديمها ، في شكل قروض لمدة 24 ساعة. حوالي 200 مليار يورو كانت البنوك تتبادلها يوميا قبل أزمة السيولة و "جفاف" سوق المال.

المصادر الأخرى لخلق النقود هي ذمم على الخزانة والعملات الأجنبية "الخزانة العامة ، والتي تؤدي ثلاث وظائف:

أ) إدارة حساب الدولة لدى البنك المركزي ، وتحصيل معظم الضرائب والإيرادات ، ودفع نفقات الدولة ؛

ب) يضع حسابات الدولة ؛

ج) يصدر قروضاً قصيرة الأجل (سندات خزينة) أو طويلة الأجل (قرض حكومي)

المصدر الثاني للخلق النقدي الذي تساهم فيه البنوك من الدرجة الثانية هو ذلك الذي يتوافق مع القروض الممنوحة للدولة: يشتري البنك السندات التي تصدرها الخزينة العامة لتمويل عجز الموازنة ويكون له ، في المقابل ، مطالبة على الخزينة .يتم الدفع لشراء أذون الخزانة عن طريق التحويل من حساب البنك إلى حساب الخزانة في البنك المركزي ، أي بالعملة المركزية .ليس هذا التحويل هو الذي يخلق المال في حد ذاته ، ولكن حقيقة أن الخزانة ستستخدم الموارد المقترضة لتمويل نفقاتها وبالتالي سيتم تحويل المبالغ إلى حسابات الوكلاء الاقتصاديين في البنوك التجارية .تُقاد أيضًا بنوك الدرجة الثانية إلى إنشاء نقود كتابية عندما يبيعها وكيل اقتصادي عملات أجنبية ويشتري اليورو ، على سبيل المثال ، لشراء سلع أوروبية مُصدَّرة .ثم يتم تداول المزيد من اليورو .عندما يشتري وكيل اقتصادي عملة أجنبية من مصرفه ، يسحب الأخير المبلغ المقابل من حسابه المصرفي: هناك تدمير للعملة.

مثال على خلق النقود :

لشراء منزل ، فأنت تستخدم أموالك وكل مدخراتك ، ولم يتبق لديك سوى 1000000 دينار جزائري وستحصل على قرض مصرفي .يأتي هذا الائتمان المصرفي من أموال المدخرين (الودائع التي يجمعها البنك .(سوف تتشكل دورة تكوين النقود من خلال الحصول أولاً على قرض من البنك .فيضع البنك مبلغا في الحساب الفردي الخاص ، إنها لعبة كتابة بسيطة .بعد ذلك ، سيُقيد بائع الشخص لصالح البائع .لا يهم إذا كان بائع الشقة لديه حساب في البنك أو

مع بنك آخر (هنا نأتي بمفهوم التعويض بين البنوك (حساب الشخص -1000000 دج من ناحية أخرى سيتم خصم حساب بائع المنزل + 1000000 دج سيدخل هذا المبلغ إلى الدائرة المالية .عندما يتم سداد الأموال المقرضة ، يختفي الائتمان من حسابات البنك وبالتالي يتم إتلاف الأموال التي تم إنشاؤها .الفائدة التي ولدت من هذه العملية تتوافق مع "خلق فعال للمال ."

خلاصة:

لا يمكن للبنك أن يخلق المال بأي حال من الأحوال .فأولاً ، يتبع القواعد الداخلية ليس للعون الاقتصادي الذي لا يستطيع السداد (نسمي هذا معايير الأهلية) بالإضافة إلى ذلك ، فإن البنك ملزم بالاحتفاظ بحقوق الملكية مقابل المبلغ الذي يقرضه .في الواقع ، إذا لم يسدد المقترض ، سيتحمل البنك الخسارة .وبالتالي ستكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها أثناء عمليات السحب وتجنب أزمة مرتبطة بـ "الذعر المصرفي ."أخيرًا ، يضمن البنك المركزي أن البنوك لا تقرض بشكل كبير حتى لا تعزز التضخم.